المنشور

التجمع اليساري
من اجل التغيير

العدد ٦ - شباط ٢٠٠٧



لنبدأ بالسير قدماً

لا مجال للتراجع، ولا مكان للوقوف على الحياد، إما المواجهة الشاملة أو نعود لنقطة الصفر. اليوم يكاد يكون صوت آلام وأوجاع الناس الأكثر وضوحاً من أي خلاف سياسي آخر، "الرأي العام" قال رأيه، لا يريد المزيد من سياسات التجويع والضرائب التي تفرغ أثقال الدين على أكتاف الناس العاديين وتعفي من استفاد من تراكم الدين، أي السلطة الحاكمة.

تعامل الحكومة الاقتصاد اللبناني كأننا في شركة خاصة، تبيع وتشتري وتحتكر، تبيع، تشتري مجدداً ثم تبيع. هذا أشبه بالترقيع وليس بسياسة اقتصادية جدية تهدف إلى القضاء على الفقر وإنتاج فرص عمل.

هذه السياسات ليست جديدة، إنها نمط يمتد من التسعينيات. مع دخول الحريري إلى سدّة رئاسة الحكومة، كانت سياساته بسيطة: لنتخلى عن كل ما هو منتج ولنتخلى عن كل إمكانية لبناء اقتصاد يحمي حقوق الناس ولنبني اقتصاداً يرضي المستثمرين وأصحاب المال؛ لنبني اقتصاداً يعتمد بشكل بنيوي على الخارج، لا إنتاجية له، اقتصاد مستهلك؛ لنفتح الحدود الاقتصادية، لنتخلى عن كل حماية موجودة للاقتصاد المحلي ولنرميه في الهاوية مراهنين على حسن نية السوق العالمي والشركات الكبرى والدول الرأسمالية العظمى.

وهنا كان على الإنتاج المحلي أن يتنافس بشراسة مع البضائع المستوردة التي تدفع إلى تدني المدخول وتدهور القدرة الشرائية. ربما لا يرى بعد السنيورة وداعميه من السماسرة السياسيين والاقتصاديين من جعجع وجنبلاط والحريري جونيور أنه لم يعد للمواطن اليوم ما يخسره، فقد سُلب كل الشيء، لم يعد يملك سوى صوته ليصرخ به رفضاً وألماً.

سقطت الحكومة أمام امتحان الاقتصاد والديمقراطية والشرعية، لا وبل سقطت أخلاقياً أمام واقع الحال الاقتصادي الاجتماعي والسياسي. فها هم اليوم يقولون إنهم يملكون دعم الدول العظمى ويفتخرون بأصدقاء لبنان، ويتناسون إن أي شرعية وأي حق في البقاء في السلطة يأتي من الشعب وليس من العلاقات العامة، وفي هذا المجال، الحكومة والائتلاف الذي يدعمها، ساقط، وعليه إن يزول وأن يحاسب شعبياً.

قد يبدو أن البديل هو المعارضة، لكن المعارضة لم تطرح نفسها كبديل ولم تضع أي بدائل جدّية في الاقتصاد ولا في السياسة الداخلية، وهي تختزل الأزمة في شكلها الإداري. الشارع أقوى وأسرع في اتخاذ موقفه من الصراع، وهو يضع نفسه بشكل مباشر بمواجهة السياسات الاقتصادية الاجتماعية والسياسية، بينما قيادات المعارضة تطالب بالمشاركة بالسلطة أو بحكومة وحدة وطنية. الشارع يريد إسقاط الحكومة وإيقاف سياسات التجويع والضرائب، لذلك تتجه المعارضة إلى التصعيد ثم الهدوء، والهدف هو السيطرة على هذا الشارع وتأطيره في وجهتها السياسية، لا الامتثال لمطالبه وقدرته على إنتاج نظام ومجتمع يتناسب مع حاجاته اليومية المباشرة والإستراتيجية.

الانقسام اليوم ليس امتداده فقط معركة اختيار الحاكم الأفضل، هو معركة لاختيار نمط اقتصادي واجتماعي وسياسي لإدارة البلد. بعد ١٥ سنة من السياسات الحريرية، نجد أنفسنا في عاصمة يختزل فيها المال والقدرة الشرائية والحركة الاقتصادية على الأكثر في ثلاثة مناطق بين الحمراء – فردان، الأشرفية ووسط البلد. ونرى أن حتى الهوة بين الأغنياء والفقراء تتخذ شكلاً جغرافياً دفع بها إلى سطح المعركة السياسية الحالية، ولم يعد بإمكان لا السلطة ولا المعارضة تجاهلها. تنقسم المدينة إلى أغلبية ساحقة تعيش في الضواحي وأقلية صغيرة تحيى في القصور والبنايات المحروسة من أمن السلطة والأمن الخاص.

لا مكان للتراجع، علينا أن نواجه الواقع كما هو، نتحداه، ونغيره ليكون أكثر عدالة وأكثر توازناً. إن ثروات البلد يجب ألا تحتكر من قبل قلّة تعيش على بؤس الآلاف والملايين، علينا أن نبني حركة تستطيع أن تحقق التغيير والتوزيع العادل للثروات. كل شخص منا سيدفع ضريبة يومية متزايدة لسماحه بمرور المزيد من هذه السياسات المتوحشة والقاتلة.

لا نريد المزيد من الديون، لا نريد المزيد من الضرائب، لا نريد المزيد من الفقر، لا نريد المزيد البطالة، لا نريد المزيد من الاستغلال والقمع والضرب.

نريد حياة أفضل، نريد مدخولاً أعلى، نريد تقليص الضرائب، نريد الحماية الاجتماعية والاقتصادية، نريد قطاعات منتجة، نريد المزيد من فرص العمل، نريد قطاعات منتجة، لا قطاعات مرتهنة على حركة السوق العالمي، نريد المياه والكهرباء والغاز، نريد قطاعاً للنقل يستطيع من خلاله الناس التنقّل فعلاً، لا أن يسجنوا في بيوتهم بسبب سعر الوقود.

إن كانت السلطة لا تريد تنفيذ ذلك، وهي لا تريد، فلنتخلص منها، وان كانت المعارضة لا تريد إكمال حركتها لتغيير هذا الواقع فلنتخطاها ولننشئ نظاماً يشجع الحياة ولا يطمح للموت والجوع والفقر.

الشرعية الأولى والأخيرة هي للشارع، حتى القانون والدستور يأخذ شرعيته من الناس، وهنا يجب ألا يغّرنا أحد بأصول السلطة والنظام وكيفية التعبير وكيفية تحقيق المطالب أو كيفية إسقاط النظام.

الشارع يمثل الأغلبية القصوى وهي القادرة على إنتاج تغيير يتناسب مع حاجاتها. انتفاضة الشارع والثورة هي أعمال ديمقراطية مباشرة، يأخذ فيها

المنشور

نشرة داخلية غير دورية تصدر عن التجمع اليساري من اجل التغيير

يمكنكم ارسال التعليقات والاراء والتقارير على:

– المنشور، مركز التجمع اليساري من أجل التغيير، نادي اللقاء، مقابل طلعة جنبلاط، عين المريسة، بيروت، لبنان

– البريد الالكتروني: almanshour@tymat.org
www.tymat.org

الثالثة ثابتة

هلليلويا! هلموا نحتفل، فقد قبلت الدول الصديقة منحنا قروضاً ميسّرة لاستبدال ديوننا بديون جديدة. وما يدفع إلى "التهييص" والتفاؤل أكثر من الأموال بحد ذاتها، هي الشروط البسيطة جداً للحصول على هذه الأموال. لقد استفاض السنيورة ووزير ماله وكل من "يشد على مشدن" في شرح هذه الشروط المتمثلة في الورقة الاقتصادية لباريس ٣.

ما يمكن استنتاجه من هذه الشروط ينعش القلب أكثر من قليل من الخمر، لكن المستغرب هو ردّة فعل العمال والطبقات الكادحة على هذه الورقة: "لماذا لبّى العمال الدعوة إلى الاعتصام والإضراب العام؟"

ما المشكلة في زيادة الضريبة على القيمة المضافة ورفع الدعم عن الزراعة والصناعة والمحروقات وسياسة الخصخصة والتعاقد الوظيفي وخفض التقديمات الاجتماعية، باختصار أكثر، ماذا في القضاء على أي أثر لدولة الرعاية الاجتماعية ما يعتبر تعدٍّ على مصالح العمال والطبقات الكادحة؟

للسنيورة كامل الحق في أن يستغرب كل هذا الغضب، فهو لا يستخدم النقل العام ولا يعتمد لتأمين الطبابة والتعليم والماء والتدفئة على التقديمات الاجتماعية والقطاع العام.

كل ما يهم السنيورة وأسياده أصحاب الرساميل هو زيادة ثرواتهم عن طريق تأمين المناخ المناسب للاستثمارات الأجنبية التي ستصب تلقائياً في السوليدير وبعض المصارف والفنادق بفعل ضعف قطاعي الزراعة والصناعة.

في مقال سابق صدر في المنشور بعنوان "فليدفع من استفاد"، شرحنا كيف تحولت أموال الخزينة وأموال باريس ١ و٢ إلى جيوب الطبقة الحاكمة، مباشرة عن طريق الهدر والفساد والصفقات المشبوهة، أو بشكل غير مباشر عن طريق السياسات الاقتصادية للحكومات المتعاقبة منذ نهاية الحرب الأهلية والتي قضت على قطاعي الزراعة والصناعة وتابعت مسيرة القضاء على القطاع العام وتقديماته الاجتماعية خدمة لمصالح الطبقة الرأسمالية.

هذا النهج الاقتصادي بدأ قبل الحرب الأهلية بكثير، وما كانت النتيجة سوى عدم توازن في الإنماء لصالح قطاع الخدمات ومركزه الأساسي مدينة بيروت على حساب الصناعة والزراعة وكل المناطق الريفية والمدينية الأخرى.

في ظل هذا الضعف البنيوي في الاقتصاد اللبناني، وفي ظل اتساع هوة الإنماء بين المناطق والقطاعات، تتحفنا الحكومات بالخطط الاقتصادية ذاتها التي أوصلتنا إلى هذه الحالة.

لا يجب أن نتوقع، كعمال وطبقات كادحة، أي تغيير على الصعيد الاقتصادي، لا من قبل الحكومة ولا من قبل المعارضة التي لم ترفض مؤتمر باريس ٣ وورقته الإصلاحية كنهج اقتصادي واكتفت بالتشكيك بقدرة الفريق الحاكم على تطبيق هذه "الإصلاحات".

لقد حان الوقت لنرفض هذه السياسات الاقتصادية ولنرفض سداد ديوننا التي لا تشكل سوى نسبة ضئيلة من ما حصّله الرأسمال العالمي نتيجة نهبه لثرواتنا وسيطرته على قراراتنا الاقتصادية.

دورنا اليوم هو أن نرفض باريس ٣ وورقته الاقتصادية التي ستقضي على كل مكتسبات الحركة العمالية والطلابية بدل تحسين أوضاعنا.

دورنا أن نرفض الاستغلال الانتهازي للموضوع الاقتصادي من قبل قوى المعارضة.

دورنا أن نسترد نقاباتنا من قبضة تجار المواقف والمظاهرات.

هذا المرة الثالثة التي ينعقد فيها المؤتمر في باريس فإما أن تكون ثابتة من جهة القضاء على أي أمل بحياة كريمة وإما أن تكون ثابتة من جهة استردادنا حريتنا ونتاج عملنا.

[redacted]

الناس بأيديهم حق تغيير النظام واستبداله بآخر. لم يعد هناك مجال للمراوغة ولا المباغتة، لقد حان الوقت لنأخذ المبادرة، وإن لم تنصاع قيادات المعارضة للمطالب الشعبية فللشعب الحق بتخطيها وإكمال مسيرة التغيير.

اليوم ليس هناك وقت للنظر وإعادة النظر وعلى اليسار أن يتحد في حركة تغييرية تبنى من القاعدة. علينا أن نلحق بالشارع الذي سبقنا وبناء حركة تتمتع بالديناميكية الكافية لتحوير الصراع من شكله التفاوضي ووضعه في إطاره الحقيقي، أي الصراع الطبقي المباشر مع الطبقة الحاكمة.

المكان الطبيعي والإلزامي لليسار اليوم هو الشارع وفي التصعيد المباشر من أجل المواجهة مع هذا النظام والطبقة الحاكمة. التخوف من الاقتتال الطائفي لن يلغي النظام الطائفي، بل المواجهة هي التي ستلغيه. المواقف المبدأية والأخلاقية من النظام الاقتصادي القائم لن يلغيه، بل سيتغير بفعل تأجيج المواجهة المباشرة وتأجيج الصراع الطبقي في مستواه المباشر والتاريخي.

على اليسار اليوم أن ينظر إلى الواقع على ما هو وتغيراته وليس فقط بتعريفه العام كنظام طائفي ثابت. إن إمكانية التغيير موجودة بفعل أن الواقع يتحوّل بشكل دائم وعلى اليسار أن ينظر إلى هذا التحول ويتحرك على أساسه.

علينا أن نجيب على الأسئلة السياسية والاقتصادية والاجتماعية المباشرة، علينا أن نطرح ما يجب فعله اليوم وما يجب بناءه من أجل الغد. علينا أن نكون السباقين في الإجابة وعلينا أن نكون السباقين في معرفة ما الذي يجب فعله. وإن كان اليسار قد فقد ثقة الناس به، فهناك فرصة حقيقية لأن يبني هذه الثقة من جديد، وذلك يبدأ بالمواجهة، والتكاتف والتجمّع حول إنتاج جبهة موحدة للتغيير: لا نريد الاحتلال والامبريالية، لا نريد المزيد من الاستغلال والفقر والسياسات النيوليبرالية؛ فلنبدأ!

المنشور

نحو جبهة موحّدة لليسار

يرى الكثيرون أن أساس الأزمة في لبنان هو الانقسام ما بين قوى السلطة وقوى المعارضة، ويتم تصنيفه تقليدياً وبشكل مبسّط بأنه انقسام طائفي وصراع على السلطة. المعضلة هنا ليست وجود الانقسام، بل لماذا يؤدّي هكذا انقسام إلى أزمة؟ يُشكّل الصراع السياسي المحرك الأساسي لأي ديمقراطية برلمانية، والصراع على السلطة يكاد يكون أكثر الأشكال رواجاً فيها. المسألة هنا لا تتعلق بخلاف أو انقسام حول كيفية إدارة البلد أو حول من يديره، بل هي أزمة النظام نفسه لعدم قدرته على إدارة الصراع السياسي وعدم قدرته على استيعاب التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في البلد.

باسم شيت

النظام اللبناني أو، لدقة التسمية، النظام الطائفي ليس سوى دائرة مفرغة لا تولّد سوى الأزمات، إذ يعتمد بشكل أساسي على التوافق لا على الصراع كمحرك له. هذا يتناقض مع أبسط قواعد الديمقراطية البرلمانية، الصراع على السلطة والصراع السياسي. فالنظام القائم ليس قادراً، لا من خلال قوانين الانتخابات المتتالية ولا من خلال الحوارات الهادئة منها والساخنة، أن يفرز أغلبية سياسية تستطيع أن تقود البلد. هو محكوم بإنتاج أغلبيات طائفية، أغلبيات نسبية يحتّم عليها إما التوافق وإما التأزم.

كل نظام ديمقراطي يجب أن يبنى على ظروف موضوعية، لا الوقائع الآنية غير المستقرة. فالتقسيم الطائفي والنسب الديموغرافية الطائفية تتغير بفعل الوقت وهي سريعة التغيير. في لبنان، بدل أن يؤمّن النظام السياسي للمجتمع خيارات حول كيفية إدارة نفسه، نراه يسقط خيارات وديناميات لا تتناسب والواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، فتكون فعاليته محدودة.

اليوم، نحن نعيش التناقض بين النظام الطائفي القائم والواقع الاجتماعي السياسي الحالي. كما نعيش فرصة تاريخية للتخلص من هذا النظام إلى الأبد واستبداله بنظام ديمقراطي حقيقي يتناسب مع حاجات المجتمع ومتطلبات الصراع من أجل حياة أفضل. الواقع تغيّر، وأصبح هذا النظام عائقاً أكبر أمام تطور المجتمع.

ماذا تغيّر على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في لبنان؟

قبل الحرب الأهلية اللبنانية الأخيرة، كان هناك ما يعرف بالمارونية السياسية. أي كانت الطائفة المارونية هي التي تحتكر القيادة السياسية للبلاد. كذلك كان هناك نظاماً اقتصادياً حمائياً مارونياً، أي نظاماً اقتصادياً هدفه حماية رعايا الطائفة المارونية، وكانت الدولة ترعاهم بشكل خاص.

هذا النمط لم ينتج صدفة، بل له مسبباته ومبرراته التاريخية والسياسية. ففي منتصف القرن التاسع عشر وحتى بدايات القرن العشرين تطورت الرأسمالية في لبنان وفي جبل لبنان بالتحديد على غرار الرأسمالية الفرنسية وكانت مهام بورصة ليون بشكل أساسي هي تمويل صناعة الحرير في جبل لبنان. أدتّ صناعة الحرير إلى تطور أنماط الإنتاج في جبل لبنان وتخلفها اقتصادياً في المناطق الأخرى كالشمال والبقاع والجنوب.

أصبح الاقتصاد الجديد يمتد بين جبل لبنان وبيروت، ووجود الموارنة كأغلبية أساسية في جبل لبنان والسنة في بيروت جعلهما، وخاصة الموارنة، سباقين في مشروع بناء الدولة المركزية. والسلطة المركزية ليست حاجة إقطاعية بل هي عامود أساسي في عملية تطور النظام الرأسمالي. فالسلطة القادرة على مركزة رأسمال هي الدولة المركزية.

كان مبرراً في السياق التاريخي أن تكون القيادة السياسية والاقتصادية الإنتاجية هي قيادة مارونية، وهذا جعل الطبقة الوسطى والطبقة البرجوازية ذات أغلبية مارونية ويأتي في المرتبة الثانية السنّة. وربما هذا يبرر بعض الشيء ما يستنتجه مهدي عامل بأن الشيعة هم الأغلبية في الطبقة العاملة.

لكن الحرب اللبنانية غيّرت هذا الواقع. دمرت الحرب الأخيرة الأسس البنيوية للنظام، حيث وضعت الميليشيات والعصابات المسلحة كقوة الأساسية في إدارة المجتمع، وقامت بتفتيت المركزية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مما أثر جذرياً في التنظيم الاقتصادي والاجتماعي اللبناني. ومن جهة أخرى، تلقى الاقتصاد وقطاعاته المنتجة ضربة موجعة أجبرته على إعادة تنظيم ذاته على واقع مختلف بعد الحرب اللبنانية.

لم يعد صحيحاً ما كان موجوداً قبل الحرب، فالطبقة العاملة اليوم تضم أغلبيات الطوائف جمعاء. الحرب الأهلية منحت فرصة للرأسمال المحلي بأن يتطور من ضمن الظروف البنيوية والاقتصادية نفسها، مما مكّن إعادة تركيب الطبقة العاملة بشكل أصبحت فيه عابرة للطوائف بشكل أكثر تساوياً.

اليوم أغلبية الموارنة، كما أغلبية السنة، كما أغلبية الشيعة ينتمون إلى الطبقة العاملة. وهذا صحيح بالنسبة للطوائف الأخرى. يمتثل الوضع اليوم مع التعريف الماركسي الكلاسيكي: النظام الرأسمالي ينتج نهايته بنفسه، أي انه ينتج طبقة عاملة ذات أغلبية واضحة في المجتمع، بغض النظر عن تقسيمها الطائفي، تتناقض مصالحها مع مصالح النظام نفسه والطبقة الحاكمة التي تمثله.

هذا التغيير يحتّم أن تكون الأسس التاريخية والاقتصادية للنظام الطائفي قد انتهت. لا توجد اليوم طائفة واحدة سبّاقة تاريخياً أو اقتصادياً. بل إن الانقسام الأساسي هو انقسام طبقي وسياسي. وهذا ليس ما يقوله أحد اليساريين أو الماركسيين، بل هو التحليل نفسه الذي يتبناه منظمات دولية للواقع اللبناني.

حسب "ماريان الخوري" من البنك الدولي: "إن الانقسام الطبقي هو الانقسام الأساسي في المجتمع اللبناني ولكنه مشوه بسبب الطائفية" (هوغو بانيزا وماريان الخوري، "الحراك الاجتماعي والدِّين: أدلّة من لبنان"، موقع شبكة البحوث الاجتماعية http://ssrn.com/abstract=293012).

يكمل التقرير بأن " لبنان يتسم بنسبة ضئيلة جداً من الحركية الاجتماعية (الارتقاء الاجتماعي) مقارنة بالمجتمعات ذات الموقع الأدنى في العالم كدول أمريكا اللاتينية، ويلاحظ أيضا أن الحركية الاجتماعية هي أعلى عند الطائفتين الشيعية والمارونية وهي الأقل عند المسلمين السنة (باستثناء اللاجئين الفلسطينيين) والطوائف المسيحية الأخرى. ويضيف التقرير "إن هذه الحركية ضئيلة عند السنة ويعود ذلك لتصرف الطبقة الوسطى والطبقة البرجوازية داخل هذه الطائفة".

وللإيضاح، يقول برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP في مجال وضع تخطيط استراتيجي للحماية الاجتماعية في لبنان في العام ٢٠٠٢ (http://mdg-guide.undp.org/files/Lebanon__SPPD-Social%20Protection__2002.doc) أن ٣٩٪ من الشعب يتشاركون في ١٣,٤٪ من الناتج القومي فيما ١٤٪ يسيطرون على ٤٣٪ من الناتج القومي. ٧٦٢ (أقل من ١٪) من أصحاب الحسابات في القطاع المصرفي يسيطرون على ٥٠,٥٪ من المجموع العام المقدر بـ١٦ مليار دولار و٤٧٪ يتشاركون في ٢,٣٪ من المجموع العام.

هذا يبرهن أن لبنان ليس بحاجة إلى مصادر مالية بل بحاجة إلى توزيع عادل للثروات وتوزيع للقدرات المنتجة، وإن الفروقات بين الثروات أكبر بكثير من الفروقات في المدخول، مما يعني أن الصراع الطبقي في لبنان موجود بشكل صارخ.

وفي تقرير حول الفقر في لبنان، يقول البنك الدولي أن القدرة الشرائية للعائلة النووية في لبنان في نهاية العقد الماضي هبطت بحوالي ٣٠٪ مما يعني أن العائلة اللبنانية تكسب من المال ما يكفيها لتعيش الأسابيع الثلاثة الأولى من الشهر فقط. دراسة أخرى تقول بأن ٨٠٪ من الأكثر ثراءً في لبنان لا يعملون ولكنهم يعيشون على فائدة ثرواتهم المكدسة، هم أسياد النظام الطائفي ولكنهم يتنصلون من تبعاته الاجتماعية والاقتصادية.

ما هي جذور الانقسام الحالي؟

في ظل هذا، نستطيع أن نرى أن الانقسام في الشارع اللبناني يتعدى الخلاف ما بين قوى ١٤ آذار والمعارضة وأن الوقود الأساسي لهذا الصراع هو طبقي ولكنه مشوه بفعل النظام الطائفي وعدم قدرة الطرفين المتصارعين لوضع الصراع في مكانه من الواقع الاجتماعي الاقتصادي.

أيضاً وأيضاً، لم ينتج الانقسام الحالي بعد اصطفافاً لطوائف ضد أخرى. بل نرى انقساماً داخل كل طائفة من الطوائف على أساس سياسي أو على أساس الانتماء إما للمعارضة أو لقوى السلطة. ربما لا يكون انقساماً متوازياً في كل الطوائف، ولكن ليس هناك سبب ليكون كذلك، ونرى الخطاب الشعبوي للمعارضة يستقطب أغلبية الطائفتين المارونية والشيعية الذي هو ناتج عن النسبة المرتفعة نسبياً للحركية الاجتماعية (كما ذكرنا سابقاً) مقارنة بحركية متدنية للطائفة السنية التي تنشدّ أكثر لخطاب السلطة الذي يريد الحفاظ على الأمر الواقع.

الحركية الاجتماعية هي دلالة أساسية على المقدرة على رؤية الواقع الاقتصادي الاجتماعي كما والحذو نحو تخطي الواقع لواقع أفضل. لذا يتأثر مناصرو المعارضة بخطاب تواجهي مع الواقع، وان كان الخطاب وهمياً.

إن وقود الانقسام الحالي يأتي نتاج صراع طبقي يومي يتحول من صدام ما بين طبقات اقتصادية إلى صراع تأففي ونقمة اجتماعية واقتصادية على سياسات الحكومة. وهذا بالضبط ما تستعمله قوى المعارضة من حجج ضد قوى السلطة، فهي ترى أن التوجه الشعبي هو أقرب للواقع من التحليل السياسي التي تقدمه المعارضة نفسها فتستخدمه لاستقطاب جمهورها وتأطيره في تحركاتها. وربما أكثر ما يعبر عن هذا هو قول معتصمين من المعارضة، ولو بشكل هزلي، "الكهرباء موجودة في الاعتصام ومقطوعة في الضاحية".

لكن المعارضة تختزل المشكلة وكأنها إدارية، أي أن السلطة الحالية ليس لديها الكفاءة لقيادة الإصلاح الاقتصادي، أكثر من نقدها لنمط السياسات الاقتصادية المتتالية لحكومات التسعينيات وحتى الآن.

هذا واضح في خطاب عون لكنه أوضح عند حزب الله. مشكلته مع السلطة الحالية هي في احتكارها الحكم وعدم تشاركها. إذاً فهي بالنسبة إليه أزمة إدارية وليست نظمية أو اجتماعية اقتصادية.

أما قوى السلطة فما زالت متشبثة بخطاب تعدّاه الواقع السياسي والاجتماعي الاقتصادي الحالي. فنرى أنهم ما زالوا ينظرون في المؤامرات السورية الإيرانية في حين أن الهمّ الأساسي في الشارع هو تحصيل لقمة العيش وتحسين الواقع الاقتصادي للناس. هذا أدى إلى إفقاد قوى السلطة شعبيتها، بعد خسارتهم المعركة ضد لحود، وخسارتهم معركتهم الثانية في إلغاء الطائفية السياسية تحت ضغط البطرك صفير، ومعركة الانتخابات حين دخلوا في تحالفات ظرفية مع أنداد لهم كحزب الله.

أصبحت قوى ١٤ آذار، بعد عدم قدرتها على مواكبة التطورات اليومية للشارع والمجتمع، قوى خارجة عن الواقع، مما أتاح الفرصة للمعارضة لدخول الساحة ولتكون المسيّر الأول للصراع والانقسام الحالي.

ما هو أفق تحالف المعارضة وهل هي حركة تغييرية فعلية؟

علينا هنا أن نبدأ بتحالف التيار الوطني الحر وحزب الله، وربما هو الأساس لنشوء المعارضة الحالية. هذا التفاهم هو أكثر استجابة للواقع الحالي، وليس بخيار سياسي إرادوي يفرض نفسه فرضاً. وهو تحالف بين طرفين جديدين نسبياً على الساحة اللبنانية، في الشق التنظيمي والسياسي، وكلاهما أحزاب جماهيرية لها قاعدتها الضخمة ولها جمهورها، مقارنة مع قوى ١٤ آذار، التي هي أطراف حزبية نووية تتبع نمط التبعية المباشرة للزعيم، تفتقد للحركية والصراع السياسي في داخلها مما يجعلها في أغلب الأحيان متأخرة عن الشارع. في حين أن التيار الوطني الحر وحزب الله وإن كان لديهما بعض "الزعاماتية"، لكنهما لا يعتمدان الزعامة كأساس للخط السياسي.

إذاً، نرى نمطين من التنظيمات السياسية. الظروف المادية للصراع السياسي في لبنان أنتجت شكلين من التنظيمات السياسية، أحدهما قديم أو تقليدي، والآخر أكثر تجدداً. هذا لا يعني أن نمط حزب الله والتيار الوطني الحر هو نمط تقدمي، لكنه أكثر تقدمية من القوى السياسية المسيطرة.

تصطدم المعارضة بواقع أن الحركة الشعبية التي تنتجها هي أسرع، على الأرض، بكثير من الخطاب السياسي التي تلتزم به. نلاحظ هذا بشكل واضح، خاصة في الفترة بين الأيام الأولى للاعتصام المفتوح في وسط البلد والإضراب العام، حيث كانت أغلب أصوات جمهور المعارضة نفسها تنادي قياداتها للتحرك بسرعة لإسقاط الحكومة والتخلص من عدو الشعب "فؤاد السنيورة"، في حين تطالب قيادة المعارضة بتشكيل حكومة وحدة وطنية ومن دون أن تحدد أي خطة اقتصادية بديلة. وهي، على العكس، موافقة على سياسات الحكومة الاقتصادية. حتى في هذه الفترة، نسمع الكثير عن تململ كوادر المعارضة من قياداتها لعدم سرعتها وجديتها في المواجهة مع قوى السلطة.

ماذا بعد الإضراب العام؟

جاء الإضراب العام، وكان تصور قيادات المعارضة هو الضغط على موقع السنيورة في باريس ٣ وليس إسقاط المؤتمر. لكنهم تفاجأوا بقوة الإضراب وامتداده الشامل على الأراضي اللبنانية، وتفاجأوا أيضا بالتصاعد الذي اتجه فيه الشارع في حيثيات الصراع المباشر.

يبرهن هذا مجدداً أن الشارع أكثر تقدماً في الصراع من قياداته، وهذا ما يهدد قيادة المعارضة في أن ينفلت الشارع من سيطرتهم. لذا نرى شدة التنظيم للسيطرة على الحركة الشعبية. لكن الحركة برهنت أكثر فأكثر أنها أقوى سلطة من القيادات نفسها. فما بدأ كتنفيس عام للاحتقان كاد أن يتحول إلى انتفاضة شعبية قد تنتج قدرة ذاتية على التنظيم يصعب بعدها على المعارضة السيطرة عليها.

هنا يظهر التناقض الذي تحدثنا عنه في الأعداد السابقة من المنشور حول التحالف التقدمي، بذاته، بين حزب الله والتيار الوطني الحر والقيادة السياسية لهذا التحالف المتناقضة مع الواقع الذي ينتجه هكذا تحالف أو تلاقي.

من المسؤول عن المواجهات الأخيرة؟

أثبت كل من المعارضة والسلطة عدم قدرتهما على إدارة الصراع السياسي الحالي، مما أدى إلى إفراغ الساحة من محتواها السياسي واتجاهها أكثر وأكثر إلى الصراع الفئوي.

إن بقاء الصراع السياسي في إطاره السياسي يعتمد على وجود الوسط الشعبي، أي أن يكون هناك جمهور يتأثر بخطاب سياسي ما، ليس بسبب التزامه بتنظيم حزبي بل لأنه من يطرح الأسئلة التي على الأطراف السياسية الإجابة عليها. حين تنحصر المعركة في اتهامات فئوية خارجة عن الصراع السياسي، ينحصر الصراع فيما بين الأحزاب نفسها ويهمّش الوسط، أي الأغلبية الجماهيرية القادرة على صنع أي تغيير وإيصال طرف ما إلى القيادة دون الأطراف الأخرى.

وفي هذه المرحلة يسجل تدخل ملحوظ للمؤسسات الدينية التي بدخولها، وفرض "آداب عامة" وتهديدات زجرية داخل الصراع السياسي، تضع القالب الطائفي في وسط الساحة وتدفع أكثر إلى تهميش الصراع السياسي وتحويله إلى صراع فئوي أو إطفائه ليبقى الواقع كما هو، أي لإلغاء الفرصة التغييرية الموجودة ضمن السياق التاريخي.

اقلب الصفحة >>



من يتحمل المسؤولية في الاشتباكات الأخيرة؟ وهنا لا أتحدث عن المسؤوليات التكتيكية في من حمل السلاح ومن لم يحمله، بل عن ما هي المسببات التي أدت بنا إلى هذا الحال. وهنا تتحمل المعارضة مسؤولية في عدم انتهازها الفرص المتاحة أمامها للتغيير.

ضاعت الفرصة الأولى في بداية الاعتصام المفتوح وعدم تصعيده لإسقاط الحكومة. الفرصة الضائعة الثانية كانت في عدم الاستمرار في الإضراب العام من أجل إسقاط الحكومة وإسقاط باريس ٣. التأخر هنا يعني النحو عن الصراع السياسي المباشر باتجاه تقاتل فئوي. كما أدّى الشكل التنظيمي الذاتي لحزب الله في مناطقه إلى قيام أنداده وخصومه بالامتثال بالشكل نفسه لمحاربته، ومن هنا نرى تطوّر نمط الصفاء الطائفي ضمن المناطق.

لكن، تتحمل السلطة المسؤولية الأكبر في عدم انصياعها للرأي العام المنادي بإسقاطها. أي أنها، في ظل ضغط أغلبية شعبية سقطت في عدم امتثالها للديمقراطية المباشرة. فكيف لها أن تحافظ على الأمن العام أو على شرعيتها في فرض سلطتها؟ هي تتجه إلى فرض سلطتها كأقلية في المجتمع اللبناني. المسألة هنا ليست بالأرقام، بل في من صوته أعلى. وقد بدا واضحاً أن نبض المعارضين وصوتهم أعلى بأشواط من أصوات الموالين.

أيضاً، هناك النمط الميليشياوي الذي تتبعه أحزاب السلطة والذي يمتد إلى الوراء نحو الشكل التنظيمي في الحرب الأهلية. إقناع السلطة لنفسها بأنها في خضم حرب أهلية شجّع قياداتها على الامتثال بأشكال تنظيم عصاباتية وميليشياوية لمحاربة أخصام السياسة. وهذا هو الأكثر بروزاً عند جعجع والحريري وجنبلاط.

المسؤولية التاريخية تتحملها الطبقة الحاكمة ونظامها الطائفي ودعائمه من مؤسسات دينية تقوّض الصراع، من مكانته السياسية إلى مكانته الفئوية والمناطقية. فنرى مفتي الجمهورية يهدّد كل من يقترب من بيروت ويفتي بها على أنها منطقة سنية. ويطالب البطرك من جهة أخرى أن "يحب الجميع بعضهم البعض" وأن يحافظوا على "وحدة المسيحيين". وكأن التوجه لتفادي الأزمة هو الحفاظ على الطهارة الطائفية لكل طائفة.

أما المسؤولية المباشرة فيتحملها اليسار. في ظل هكذا انقسام في الطبقة الحاكمة، لم يستطع اليسار أن يتداركه لتحصيل دعم وبناء حركة تغييرية شعبية تمثل مصالح الطبقات المحرومة والطبقة العاملة بشكل خاص. خاصة وأن الخطاب في الشارع يتجه نحو وجهة صراع أكثر "طبقية"، أي يتحدد من خلال المطالب المعيشية.

المشكلة تتعدى ما فعله، أو ما لم يفعله، اليسار في الأيام الأخيرة. لقد فقد الشارع ثقته بقوى اليسار لتردده الدائم في أخذ خطوات المواجهة في المسار التاريخي، واتجاهها إلى خطوات تكتيكية يراد منها تبرئة النفس من الواقع الطائفي أكثر من أن تكون مواجهة لذلك الواقع. ربما تكون هنا الدلالة الأبرز تقصير الحزب الشيوعي في أخذ أي خطوات تصعيدية لتأجيج الصراع الطبقي. أي أن يكون الصراع الطبقي هو ذو الصوت الأعلى. وهو إن لم يكن مبلوراً بشكل ماركسي مباشر، لكنه سيعبر بشكل صريح عن استياء ونقمة عامة من واقع اقتصادي يزيد الفقراء فقراً والأغنياء غنى.

بدل أن يبدأ الحزب بالتصعيد اليومي منذ قيام ١٤ آذار وحتى الاعتصام المفتوح للمعارضة ومن ثم الإضراب العام فيدفع الصراع نحو صراع طبقي، التجأ أكثر إلى أخذ الموقف الأخلاقي من النظامين الطائفي والاقتصادي، فلم يرى أن هناك فرصة تاريخية للشعب لينتج مستقبلاً أفضلاً يبدأ بمواجهة النظام القائم بمستوييه البنيوي الطائفي والاقتصادي الاجتماعي.

قد يقول الحزب الشيوعي بأنه واجه هذا الأمر، ولكن الموضوع ليس المواجهة من أجل المواجهة. وليس الموضوع مواجهة الواقع بكليّته بشكل مبدأي. بل تحتّم علينا المادية التاريخية و"المفاهيم الماركسية" مواجهة الواقع من مكانه في المسار التاريخي العام.

هذا يستدعي التخلّي عن فكرة المرحلية الستالينية والاتجاه إلى نمط لينيني في التنظيم وفي بناء الحركة. أي إنتاج حركة تتجاوب مع الواقع بأسئلته السياسية المباشرة وأسئلته التاريخية الإستراتيجية: ما يجب أن نفعله اليوم وما علينا بناءه لمواجهة الغد. نقدنا للحزب الشيوعي ليس لقصد النميمة، بل لاعتقادنا أنه القوة اليسارية الأبرز التي تستطيع أن تصنع تغييراً في الساحة السياسية الحالية وأن تؤسس لحركة تغييرية إستراتيجية يبدأ تأثيرها من اليوم.

ما علينا فعله اليوم؟

على اليسار أن ينظم نفسه في إطار جبهة موحّدة، تحتمل الصراع الفكري الداخلي وتواجه في الصراع السياسي العام ولكنها تتجه نحو تحويل الصراع الحالي من شكله الفئوي والمفرغ من المحتوى السياسي إلى إنتاج صراع طبقي ينتشل جمهور المعارضة من قيادتها لتتوجه نحو صراع مباشر مع النظام القائم.

هذا لا يعني أنه علينا أن نكون في صراع مباشر ضد قيادات المعارضة، نحن سنلتقي معهم، بل مع جمهورهم في معركة لإسقاط الحكومة، وهنا علينا تخطي خطاب المعارضة نحو الهجوم المباشر على النظام والتخلص من بنيته الطائفية ومساره الاقتصادي التجويعي، والاتجاه نحو ديمقراطية فعلية وسياسات اقتصادية تحمي حقوق الناس وحقوق العمال. علينا أن نسعى إلى بناء حركة ترى أنه من مصلحة المجتمع أن ينتج إطاراً تنظيمياً ديمقراطياً يتناسب مع حاجاته، ليس مع حاجات أخلاقية تفرضها المؤسسات الدينية والطائفية.

على اليسار اليوم أن يبني نفسه بسرعة وأن ينتج شبكة للتواصل ما بينه شعبياً وتنظيمياً وأن يبدأ بالمواجهة، لا المماطلة، لأن المواجهة هي التي تبني ثقة الناس به، لا المناورات الإعلامية لتبرير موقعه.

إن الانقسام البنيوي في المجتمع اليوم هو انقسام طبقي بامتياز مشوه بالطائفية والصراعات الفئوية، وهنا يكون لليسار الدور الأبرز في تبيان هذا الصراع ودفعه ليكون الصراع الأساسي في البلد.

حدود المعارضة هي الدولة، حدود اليسار هو مصلحة الناس ومستقبل أفضل، وإن كان هذا يعني التخلص من شكل الدولة الحالي وإنتاج إطار تنظيمي أفضل، فليكن. إن التخوّف من الحرب الطائفية هو الذي يؤدي إلى الحرب، وليس مواجهة النظام الطائفي الذي يؤسس للحرب الطائفية.

ثورة أم إصلاح؟

فاتن حسني

كيف يمكننا تغيير المجتمع الذي نعيش فيه لتصبح هذه الاشتراكية هي واقعنا وتتحول الرأسمالية إلى ذكرى سيئة من الماضي؟ هل علينا أن نقوم بثورة؟ أم يمكننا "التصويت" لإلغاء الرأسمالية من خلال ملء البرلمان بنوّاب اشتراكيين؟

روزا لكسمبورغ

النقاش حول إذا ما كان بالإمكان إصلاح الرأسمالية خطوة خطوة أو إذا كان من الضروري قلب النظام ككل هو نقاش قديم، وكان في أوجّه في بدايات القرن العشرين في ألمانيا. كانت حجّة الإصلاحيين آنذاك أن النقابات العمالية التي كانت تكسب عدداً من المطالب الأساسية المتعلقة بالأجر وظروف العمل، بالإضافة إلى بعض من الإصلاحات الانتخابية، يمكن استخدامها لـ"التطور" نحو مجتمع اشتراكي. في كتابها المهم، "الإصلاح الاجتماعي أو الثورة" (http://www.marxists.org/arabic/archive/rosa/1900-rr/index.htm) عام ١٩٠٠، قامت روزا لكسمبورغ بشرح هذا النقاش، وكان استنتاجها الأساسي أن خيار الاشتراكيين ليس هو بين الإصلاح أو الثورة، بل إن النضال من أجل الإصلاح هو الطريق التي ستوصلنا إلى النقطة التي تكون فيها الثورة ممكنة. والمهم هو أن تكون الثورة هي الهدف.

التحولات الاجتماعية

يعرّف ماركس الثورة الاشتراكية على أنها "التحرر الذاتي للطبقة العاملة" حيث يقوم العمّال بتطوير أنفسهم من خلال مسيرة تحويل المجتمع. نرى ذلك بشكل مصغّر في الإضرابات والحركات الاجتماعية. لكي تتمكّن من الانتصار، يصبح التضامن ضرورياً، من خلال تغلّب الناس على الانقسامات والعنصرية التي تغذّيها الطبقة العاملة لتتمكن من التحكّم بنا. الأشخاص الذين يشاركون في هكذا نضال تنمو ثقتهم بنفسهم وينطلق الإبداع عندما يكتشفون وسائل التعبير عن قصصهم ويتخطون تأثيرات "غاز الأعصاب الثقافي" التي يبثّه الإعلام الجماهيري. الرأسمالية تقيّم الناس حسب الأرباح التي ينتجها العمل الذين يؤدونه وهي تكبّل طاقاتنا الكامنة. أما الثورة فهي عملية تحرير هذه الطاقة. تغيّر الناس بسرعة أكثر في وقت الثورات منها في أي حالة إنسانية أخرى. تتوسّع آفاقنا، ويبدأ الضعفاء باختبار قدراتهم وامتحان قواهم كي يتمكّنوا فعلاً من إدارة عالمهم الجديد.

حدود البرلمان

إن تحكّم الملايين من الناس بظروف معيشتهم يتعدّى السياسة إلى الحياة الاقتصادية—أي السيطرة الديمقراطية على إنتاج وتوزيع السلع والخدمات في المجتمع. فهل يمكن تحقيق هذا من خلال سنّ تشريعات تجعل المجتمع أكثر عدالة؟

هذا الموقف يعاني من مشاكل صارخة. أولاً، إن المجتمعات التي تبدو أكثر عدالة من هنا، أي التي تحتوي على نظم محاسبة ومراجعة، كانت قد شهدت احتجاجات اجتماعية ضخمة أدّت إلى تحصيل حقوق أساسية لهم. فكيف مثلاً حصل العمّال على حق الاقتراع في أوروبا أو المساواة بالأجور بين الرجل والمرأة؟ لكن، عندما تهدأ الاحتجاجات يحاول أرباب العمل والمصرفيون وبقية الطبقة العاملة إيجاد طرق لسلب تلك المكتسبات.

ثانياً، عندما ينتخب النواب، يصبحون خارج سيطرة الناخبين الذين لا يمكنهم استدعاء ممثليهم إذا ما خالفوا برنامجهم الانتخابي ويحتّم علينا الانتظار ٤ أو ٥ سنوات، وهي فترة أبطأ بكثير من وتيرة الصراع الاجتماعي والسياسي. فكما نعلم، قد تكون الحكومة دون أي شعبية تذكر وتستمر في الحكم. البرلمان لا يسيطر على الدولة، بل يسيطر عليها موظّفو الفئات الأولى والبوليس وضبّاط الجيش والقضاة وهم أشخاص غير منتخبين لديهم أجندتهم الخاصة وغير الديمقراطية. تؤخذ معظم القرارات التي تؤثر على معيشتنا في غرف اجتماعات الشركات الرأسمالية حيث لا يكون للنواب أي صوت. تتعامل البرلمانات مع القوانين العامة، أمّا صفقات السلاح والعقود بين الشركات المتعدية الجنسيات وخصخصة المستشفيات والمدارس والاتصالات وما إلى ذلك فتبقى خارج نطاق عمل وكفاءة النواب المنتخبين.

ثالثاً، لن تسمح لنا الطبقة الحاكمة "التصويت" لإلغائها. في نهاية ٢٠٠٦ علمنا بموت الجنرال أغسطس بينوشيه، الرئيس السابق لتشيلي. تجربة تشيلي في ١٩٧٣ كانت دليلاً دموياً على أن الطبقة الحاكمة ستقاتل للحفاظ على تسلّطها. كان بلداً غنياً بمناجم النحاس ويحتوي على ملايين العمّال ذوي الدخل المحدود ومزارعين فقراء وبضعة آلاف من ذوي الثروة الطائلة. تم انتخاب سالفادور أليندي الاشتراكي بعد أن وعد بإصلاح الأراضي وقوانين تؤمّن نقل الثروات إلى الفقراء. لم تنتظر الطبقة الحاكمة لترى إلى أي مدى سيسعى إلى تحقيق تلك الأهداف، وعندما رأت الناس مصرّين على دعم هذه التشريعات من خلال الإضرابات، قامت بتعبئة الجيش لتدمير منظمات العمال والفلاحين، بما في ذلك المجازر التي طالت الآلاف. أمّا البرلمان، فلم يستطع فعل شيء. هذا لا يعني أنه علينا عدم الاكتراث للعمل النيابي. يعلم الناشطون الاشتراكيون أن البرلمان ما هو إلا كومة من الروث، لكن الوقوف على قمّتها يوصل صوتنا إلى كمية أكبر من الناس. الرسالة يجب ألا تكون أن يضع الناس مستقبلهم في أيدينا، بل عليهم الاستمرار بالتعبئة والإضراب والتظاهر للدفاع عن الخدمات العامة وتحسينها وللمطالبة بالإصلاح الانتخابي وتوسيع حقوق العمال.

نهاية الإصلاحات؟

في تاريخ الرأسمالية، كانت هنالك فترات سمح فيها الارتفاع الكبير في نسب الأرباح لبعض العمّال المنظمين تحسين ظروف وظائفهم وأجورهم بشكل جدّي. هذا كان وضع الاقتصاد العالمي بعيد الحرب العالمية الثانية. ففي أوروبا، كانت سنوات الخمسينيات والستينيات فترة تأسيس برامج خدمات رعاية شاملة تؤمنها الدولة. ويصر بعض الإصلاحيين في دول أخرى أن هكذا إصلاحات يمكن تحقيقها إذا تمكّن العدد الكافي من الاشتراكيين من الوصول إلى مجلس النواب. هذا الموقف لا يأبه لحقيقة أنه في أوروبا، تقوم الحكومات تلو الأخرى بتدمير تقديمات الرعاية نفسها التي تحسدهم عليها دول أخري وأن نسب الأرباح تلك هي، بشكل عام، أقل بكثير مما كانت عليه منذ ٥٠ سنة. أما اليوم، فقد أصبحت مساحة المناورة المتاحة للطبقة الحاكمة صغيرة، بل ضئيلة جداً، ونحن نرى أن الطبقة الحاكمة تقوم بشن معركة طويلة وقاسية لتأخذ منا مكتسبات الماضي لذلك، نضطر إلى النضال والمحاربة من أجل الحفاظ على ما كسبناه في السابق، فكيف إذاً لو أردنا تحسينه وتطويره؟

التنظيم الثوري

كرّاس لكسمبورغ حول الإصلاح والثورة كان مادّة في الصراع في التأثير على أعضاء الحزب الاجتماعي الديمقراطي في ألمانيا في السنوات التي سبقت الحرب العالمية الأولى. عندما بدأت الحرب، انضم الإصلاحيون إلى موقف الحكومة، إلى أن أعطت الثورة الروسية في ١٩١٧ الفرصة التي كان ينتظرها الثوريون. قلبت خسارة ألمانيا الأمور رأساً على عقب وأسست لوضع ثوري قام فيه العمال والجنود بتشكيل لجان شعبية والسيطرة على مناطق كاملة من ألمانيا. لسوء الحظ، كان الإصلاحيون يسيطرون على الحزب الاجتماعي الديمقراطي واستخدموا نفوذهم لإضعاف الحركة الثورية. الثوريون الذين وافقوا على حجج لكسمبورغ تأخروا في بناء تنظيم ثوري مستقل يضم جماهير العمّال والجنود الذين أصبحوا أكثر راديكالية بهدف لإسقاط الحكومة. بدأوا في ١٩١٨ عندما بدأ الوضع الثوري بالنضوج، لكن تم تدميرهم بهجوم وحشي من الطبقة الحاكمة. مهمة بناء حزب ثوري كان عليها أن تبدأ منذ وقت أطول لتستخدم النضال من أجل الإصلاح كوسيلة للتنظيم.

كلمات روزا لكسمبورغ ما زالت مناسبة اليوم: "إن الصراع العملي اليومي للإصلاح، لتحسين أوضاع العمال من داخل النظام الاجتماعي القائم ومن أجل مؤسسات ديمقراطية، يؤمّن الوسيلة الوحيدة للانهماك في الصراع الطبقي والعمل باتجاه الهدف النهائي — هناك صلة وثيقة بين الإصلاح الاجتماعي والثورة".

الكراهية ضد المسلمين في أوروبا

تقرير المركز الأوروبي لمراقبة العنصرية وكراهية الأجانب

إعداد: برناديت ضو

صدر التقرير الذي يعده المركز الأوروبي لمراقبة العنصرية وكراهية الأجانب لعام ٢٠٠٦ حول وضع المسلمين في الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي. يحمل التقرير عنوان "المسلمون في الاتحاد الأوروبي: التمييز العنصري والتخوف من الإسلام"، ويبحث البيانات والمعلومات الموجودة حول درجة وطبيعة التمييز العنصري ضد المسلمين إلى جانب الحوادث المتعلقة برهاب الإسلام Islamophobia في الاتحاد. وتجدر الإشارة إلى أن المركز الأوروبي لمراقبة العنصرية وكراهية الأجانب هو وكالة تابعة للاتحاد الأوروبي، تم إنشاؤه طبقاً للقرار رقم ١٠٣٥ / ٩٧ (EC) لعام ١٩٩٧.

من أهم الحقائق التي توصل إليها التقرير أن المسلمين يعانون من العنصرية في العمل والتعليم والإسكان. ويرجع التقرير التمييز العنصري ضد المسلمين إلى مواقف التخوف من الإسلام إلى جانب الكراهية العرقية، فهو بذلك يدخل ضمن الإطار الأكبر وهو كراهية الأجانب والتمييز العنصري. ويؤكد التقرير أن المسلمين يعانون من حوادث بسبب التخوف من الإسلام تتباين بين التهديدات الشفهية والاعتداءات الجسدية. وتظهر البيانات أن المسلمين الأوروبيين ممثلون بشكل غير متكافئ في المناطق الفقيرة بينما تقع نسبة نجاحهم التعليمي تحت المتوسط ونسبة البطالة بينهم تفوق المتوسط. ويتم تعيين المسلمين العاملين بقطاعات الأجور المنخفضة أكثر من غيرهم في المجتمع.

التوظيف

من الأدلة على التمييز العنصري ضد المسلمين الأوروبيين في التوظيف أن نسبة البطالة عالية لديهم في بعض الدول الأعضاء. ففي المملكة المتحدة ترتفع نسبة البطالة بين المسلمين على نسبة البطالة لأي فئة تنتمي إلى دين آخر سواء للرجال أو للنساء أو للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ و٢٤ سنة.

في أيرلندا تبلغ نسبة البطالة بين المسلمين ١١٪ لعام ٢٠٠٢ في مقابل المتوسط القومي الذي يبلغ ٤٪. في بلجيكا أظهرت الإحصائيات التي أجريت عام ٢٠٠٤ أن معدل البطالة لدى المغربيين والأتراك، الذي يبلغ ٣٨٪، يرتفع عن المعدل الوطني بخمسة أضعاف. وفي فرنسا أظهرت الدراسات التي أجريت عام ٢٠٠٥ أن أوضاع العمل بالنسبة إلى الشباب من أصل مغربي هي الأسوأ.

في اسبانيا أظهر "مشروع أمل: الهجرة وسوق العمل ٢٠٠١-٢٠٠٥" أن المهاجرين إلى اسبانيا يشكلون دعماً كبيراً للموارد البشرية، بينما لا يستفيد سوق العمل الاسباني منهم بسبب عدم الاعتراف بالتحصيل العلمي والخبرة العملية للمهاجرين.

رغم المؤشرات المتنامية للتنوع، تبقى أسواق العمل الوطنية مقسمة على معايير إثنية، فيتم توظيف المهاجرين في الوظائف التي لا تتطلب مؤهلات عالية وحيث الأجور تكون الأكثر ضعفاً وعقود العمل محدودة الأجل، وكثيراً ما تكون قصيرة.

التعليم

تعتبر مستويات التعليم المنخفضة عامل آخر في التمييز العنصري الذي يعاني منه المسلمون. ففي عدة دول أوروبية، مثل الدانمرك وألمانيا وفرنسا، تقل نسبة المهاجرين وأولادهم، ويشكل المسلمون نسبة كبيرة منهم، الذين يتممون تعليمهم ويحصلون في المتوسط على مؤهلات أقل من المتوسط ما يحصل عليه غالبية السكان.

أظهرت دراسات PISA (البرنامج العالمي لتقييم التلاميذ) التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD التي أجريت على التلاميذ من الهاجرين أن التلاميذ الذين ولدوا في بلد آخر تقل نسبة معرفتهم للقراءة والكتابة عن التلاميذ المولودين في الدولة المعنية. وتتجه فروق المستوى بين التلاميذ المهاجرين والآخرين للزيادة خاصة في الدول التي ينخفض فيها المستوى التعليمي والاجتماعي الاقتصادي للعائلات المهاجرة. والكثير من تلك العائلات من أصل مسلم.

في تحقيق أجري عام ٢٠٠٥ في فرنسا، حول التمييز الإثني، أظهر أن ٤٠٪ من التلامذة من أصول أجنبية مركزين في ١٠٪ من المدارس ذات المستوى الوسط. أما نتائج التمييز الإثني فقد نوقشت في دراسة لتقويم المدارس ذات الأولوية، فأشارت إلى أن الأهل غالباً ما يتجنبون تلك المدارس. وفي كانون الثاني عام ٢٠٠٤ فإن تقارير أخرى أشارت إلى تسجيلٍ لأعمال عنف في المدارس، حيث سجل في عام دراسي واحد ١٧٠٠ اعتداء عرقي في التعليم الثانوي. أما في هولندا قامت المدارس، على الرغم من مخالفتها لقانونٍ حول المساواة في المعاملة، وبشكل انفرادي باتخاذ إجراءات مثل وضع التلامذة من أصل أجنبي على لائحة الانتظار بغية تحقيق توازن في الأعداد "غير المتوازنة" بين مختلف فئات التلامذة.

الإسكان

يعاني المهاجرون بشكل عام، بمن فيهم القادمون من دول إسلامية، من ظروف إسكان أصعب نسبياً ويتعرضون بصورة أكبر للأخطار في وضعهم السكني وكذلك من انعدام الأمان. وقد كانت هناك بعض التحسنات فيما يتعلق بظروف السكن، لكن ما زال هناك عدم تساوٍ في الإسكان بقدر كبير سببه عدم وجود قدر كافٍ من مساكن المعونة الاجتماعية المخصصة لذوي الدخل المنخفض مثل المهاجرين أو الأجيال التابعة لهم.

ففي بلجيكا، يشغل المهاجرون وأعضاء



مسلمون يتظاهرون ضد العنصرية في لندن. الصورة: غاي سمالمان

الأقليات الإثنية مساكن ذات نوعية سيئة. وبالرغم من التحسينات التي أجريت على منازل الأقليات، لوحظ ارتفاع أسعار البيوت الصالحة للسكن. أشار مركز تكافؤ الفرص والنضال ضد العنصرية إلى أن ٥٨٪ من الاتصالات التي أجريت من قبل أشخاص يحملون أسماء أو يتكلمون بلكنة أجنبية، بغية شراء منزل، أجيب عنها بأن البيت قد بيع. في اسبانيا، إن المهاجرين الذين يسكنون في المدن يعانون من عدة مشاكل: التشرد، منازل غير متطابقة مع الأنظمة، حيث أشار تقرير حول منازل المغربيين في منطقة ألميريا إلى أن ٧٥٪ من البيوت محرومة من المياه الساخنة، ٥٧٪ ذات رطوبة عالية، ٤٩٪ محرومة من الحمامات، ٤٥٪ خالية من مطبخ، ٤٠٪ غير متصلة بشبكة المياه. أما في فرنسا، فإن منازل بعض المغاربة يسكنون فيها بأعداد كبيرة، ويسكن الأجانب في الأحياء الحساسة مرتين أكثر من المواطنين من أصل فرنسي. وأضافت تقارير أخرى إلى أن ٢٤ مسكناً وجدت في حالة غير مريحة وغير متطابقة مع شروط الأمان. كما أن دراسات أشارت إلى أن ٥٣٧,٠٠٠ عامل مهاجر متقاعد يعيشون في ظروف صعبة ولا يستفيدون من تقديمات هي من حقهم، ويبلغ أمد الحياة عندهم أدنى بـ٢٠ سنة من المعدل الوطني العام.

أدلة على حوادث متعلقة بالتخوف من الإسلام

هناك احتياج لتعزيز البيانات الرسمية المتاحة بهدف تحديد الاعتداءات بسبب الدين أو تلك التي يلعب الدين فيها دوراً. فحتى اليوم لا توجد آليات جمع للبيانات الجنائية الرسمية إلا في المملكة المتحدة وفنلندا. تلك البيانات توفر معلومات حول أصل ضحايا الجرائم العنصرية. ولا تنشر أي دولة إلا المملكة المتحدة بيانات جنائية يعتبر المسلمون فيها رسمياً ضحايا لجرائم الكراهية.

ولكن عند جمع المعلومات الرسمية والمعلومات المتاحة من المنظمات غير الحكومية يتضح أن الحوادث الناتجة عن التخوف من الإسلام تم الإبلاغ عنها في عدة دول من أعضاء الاتحاد الأوروبي وتلك الحوادث تتراوح بين التهديدات الشفهية والاعتداءات الجسدية على الأرواح والممتلكات.

ومن الأمثلة على هذه الاعتداءات، في الدانمرك تم بتاريخ ٢٠٠٥/١/٨ العبث بمقبرة للمسلمين في كوبنهاغن، بحيث تم تكسير ٥٠ شاهداً وانتزاع عدداً آخراً مثله. في حزيران ٢٠٠٤ تعرضت عائلة عراقية لاعتداءات من قبل مجموعة دانمركية. وسبق للعائلة ذاتها أن واجهت مشاكل مع جارهم، الذي وضع أمام منزلهم لوحة كتب عليها "سود ممنوع الدخول". وفي تفاصيل الاعتداء، أن الجار ومجموعته دخلوا إلى منزل العائلة عابثين بمحتويات البيت، ومحطمين لزجاج النوافذ. وقد اعتبروا مذنبين إلا أن القاضي لم يجد في دافعهم للجريمة دافعاً عنصرياً.

أما في مدينة برنو في ألمانيا، وفي منتصف آذار ٢٠٠٥، طلي مطعم تركي للوجبات السريعة بإشارات نازية وشعارات لليمين المتطرف ولكن الفاعلون فشلوا في إحراق المطعم وبحسب المالك بأن النازيين الجدد قد سبق لهم أن تعرضوا لمحله لمرات عدة خلت. وفي أيرلندا، وحيث كانت امرأة مسلمة تقوم بالتبضع في السوق مرتدية الحجاب واللباس الشرعي شوهد انتزاع حجابها من الخلف من قبل مجموعة من المراهقين. كما سجلت اعتداءات أخرى ضد المساجد وأبنية تعود للمسلمين في كل من دول ألمانيا، اسبانيا، فرنسا، هولندا.

اقتراحات

وفي النهاية يعدد التقرير بعض الاقتراحات التي تعالج التمييز العنصري وتخاطب مشكلة التهميش الاجتماعي مثل توثيق الأحداث الناتجة عن التخوف من الإسلام والتبليغ عنها، وتعزيز تكافؤ الفرص في التوظيف، وحث وسائل الإعلام على إظهار التعددية داخل الاتحاد الأوروبي، وتنفيذ التشريعات المتعلقة بالحد من التمييز العنصري، واتخاذ إجراءات إصلاحية على مستوى الإسكان والتعليم والحوار والمشاركة.

للحصول على النسخة الكاملة من التقرير:
http://eumc.europa.eu/eumc/index.php?fuseaction=content.dsp_cat_content&catid=3fb38ad3e22bb&contentid=4582d9f4345ad

عفى الله عن ما مضى

رشاد شمعون



أنا أعرف من حرّض إسرائيل على قتل أطفالكم، وتدمير بيوتكم، وحرق حقولكم وزرعها بالقنابل العنقودية. أعرف من الذي تآمر على مقاومتكم، ومن أصدر الأمر بقطع خطوط الإمداد عنها ومصادرة سلاحها خدمة للعدو. أنا أعرفهم جميعاً وفي يدي، من شهود وإثباتات، ما يدينهم ويؤدي إلى لف المشانق حول رقابهم كما تتمنون.

أعرفهم ولن أكشف لكم ولا للقضاء عن هوياتهم، إلا إذا رفضوا إشراكنا في حكمكم. أما إذا شاء القدر واتفقنا مع حكامكم القتلة، سأضمن لهم الإفلات من الحساب. وإذا قررتم الاقتصاص منهم من خلال منحنا الأكثرية وإقصائهم عن الحياة السياسية، سأدوس على قراركم الديمقراطي وأعطيهم الثلث المعطّل لكي تبقون محكومين من قبل مصاصي دمائكم إلى الأبد. وكبادرة حسن نية، سوف أطلق بينكم مجموعة أصولية إرهابية كانت تخطط لاغتيالي، رغم يقيني لما قد تفعله بكم من فظائع الأمور. عشتم ذليلين خانعين متعايشين.

هكذا كان سيبدو الخطاب الذي ألقاه الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله أمام المعتصمين في الساحتين في ٨ كانون الأول ٢٠٠٥، إذا ما جرِّد سامِعُه عن تأثير الأسلوب الخطابي المميز ومن زخرفة المشاعر الفياضة من تسامح وغفران وإلى ما هنالك من مشاعر لا تبني أوطاناً ولا تقيم عدالة.

ويبقى أن نسأل من أعطى السيد حسن نصر الله حق توزيع صكوك الغفران ومفاتيح الجنان باسمنا لمن يشاء؟ أخطر ما في هذا الخطاب، إذا ما رفعنا عنه تهمة التستر على مجرمين، هو التكريس الواضح لمفهوم "عفى الله عن ما مضى".

لقد اعتدنا هذا المفهوم في لبنان. بعد الحرب الأهلية وكل ما تخلل أعوامها الخمسة عشر من جرائم ضدّ الإنسانية، اجتمع الأمراء في الطائف، وطبعاً باسم الطوائف، وقرروا طي الصفحة الملطّخة بالدماء، وغسلوا أكفهم لتبدو بيضاء، وعادوا إلى مناصبهم ببزاتهم السوداء وكأنهم من كلّ ذلك أبرياء.

صدر العفو العام وعاد مجرمو الحرب، صغاراً وكباراً، يتمخترون بيننا دون حسيب أو رقيب. والأنكى أنهم، وبأمر من أولياء نعمتهم، عادوا إلى حمل السلاح، ولكن هذه المرّة كضباط وعساكر في أجهزة الدولة الأمنية لحفظ أمن المواطنين وحمايتهم من الميليشيات؟!

نتيجة كل هذا السيناريو واضحة. إذا لم يحاسب المسؤولون عن الحرب وجرائمها وبقوا طليقين، يتمتعون بحرية الحركة والعمل، فليس من المستبعد أن تندلع الحرب من جديد. كيف يكون الحال إذا كان هؤلاء ممسكين بمقاليد الحكم؟ يعطيكن العافية!

بكلمات أخرى، أكثر جدّية ربمّا، خسر ضحايا الحرب حقّهم بمحاسبة المسؤولين عن مأساتهم على امتداد خمسة عشر عاماً، وما زال البعض، كأهالي المفقودين والمخطوفين، يعاني من آثار الجرائم المستمرّة لهذه الحرب، بعد أن قررت السلطات إقفال هذا الملف على حساب الحقيقة التي يطالبون بها الآن لبعض رجال السياسة.

هذه هي نتائج مفهوم "عفى الله عن ما مضى" الذي يريدنا السيد حسن نصر الله أن نطبقه على من حرّض إسرائيل، من خلال الولايات المتحدة، على ارتكاب مجازر حرب تموز التي راح ضحيتها أكثر من ١٢٠٠ شهيداً، وما زال العدد يزداد حتى اليوم بسبب القنابل العنقودية.

أمّا عن سبب نشوء وانتشار هذا المفهوم في التعاطي السياسي في لبنان، إلى جانب حقيقة أن أي طبقة حاكمة تحاول دوماً حماية أفرادها، فيعود إلى طبيعة النظام اللبناني الطائفية التي تسمح لرجال السياسة التمترس خلف الطوائف التي يدعون تمثيل مصالحها، والناي بأنفسهم عن أي محاسبة. واليوم، بعد الحرب الإسرائيلية الأخيرة، هنالك معطيات تدفع بشدّة إلى توجّه الطبقة السياسية تبني هذا المفهوم مجدداً.

إن تلزيم المقاومة الوطنية إلى حزب الله، وهو الحزب الشيعي الصرف، هو أبرز مواضع ضعف هذه المقاومة، إذ يلعب تطبيع المقاومة مذهبياً، دوراً هامّاً في تشويه وجهها الشعبي، وبالتالي سلبها حقها في محاسبة خونتها، وتصوير صراعها مع إسرائيل كصراع إيراني إسرائيلي، والتحذير من أن سلاحها قد يستخدم للسيطرة السياسية في الداخل.

أما في ما خص من سقطوا من جراء القنص في الإشكالات الأخيرة بين المعارضة ومليشيات السلطة، فالمسار يبدو واضحاً، إذ أعلنت قيادة الجيش أن مطلقي النار محميون سياسياً غامزة إلى إمكانية إفلاتهم من المحاسبة.

هكذا نخسر، بعد كلّ معركة، حقنا في محاسبة الخونة، ونتحوّل عن استكمال النصر إلى الدفاع عن أنفسنا لردّ اتهامات لا معنى لها. وهكذا سيكون مصيرنا دائماً إذا رضينا أن يحكمنا ذات النظام الذي يغطي المجرمين ويُحكِم قبضة أصحاب المصالح الضيقة حول رقابنا.



قابل للتجديد

أرق الغيوم (٥)

مجرم سفاح من يشغلني بزيارة، بمكالمة هاتفية، بمصافحة، بعتاب، بتهنئة، بتعزية، بإشاعة، بنبأ زواج أو طلاق، أو محاضرة، أو ندوة، أو نكتة مهما كانت ساخرة وموفقة.
لأنه كمن يشغل رفاً من السنونو عند حلول الظلام، في وطن غريب بدودة أو كسرة خبز.
ومجرم أكثر من يعبث بأدراجي ودفاتري وملاحظاتي في غيابي، إنه كمن يعبث بعفاف طفلة وهي في نعش.
لأنني "مشغول" من رأسي حتى قدمي ببناء محكمة أسطورية على قمة جبل أو قمة آلام هذه الأمة متابعاً بنفسي أدق التفاصيل، من اختيار الموقع، إلى قفص الاتهام، إلى منصة الشهود والقضاة وأروابهم وباروكاتهم، وحياد المحلفين وجنسياتهم وميزان العدالة ومطرقة الرئاسة ومحامي الدفاع والنائب العام.
أما المتهمون، فسآتي بهم سوقاً بالعصي ولو من عرض الشارع... فلا بد من أن يحاكم أحد ما بتهمة ما، في هذه المرحلة!!

محمد الماغوط - (شرق عدن ... غرب الله)

للتعريف فقط

باريس ١ : استبدال الدين الداخلي بدين خارجي.
- نتائج باريس١ : زيادة الدين العام، زيادة الخصخصة، زيادة نسبة الفقراء، زيادة ثروة الطبقة الحاكمة.
باريس ٢ : استبدال الدين الداخلي بدين خارجي.. مرة ثانية.
- نتائج باريس٢ : زيادة زيادة الدين العام، زيادة زيادة الخصخصة، زيادة زيادة نسبة الفقراء، زيادة زيادة ثروة الطبقة الحاكمة.. مرة ثانية.
باريس ٣ : استبدال الدين الداخلي بدين خارجي.. مرة ثالثة.
- نتائج باريس٣ : الثالثة ثابتة.

إعداد - زينة كيوان

التجمع اليساري من أجل التغيير

أريد الانضمام إلى التجمّع اليساري من أجل التغيير

الاسم :

الشهرة :

الهاتف الثابت :

الهاتف الخلوي :

البريد الإلكتروني :

العنوان :

المنطقة :

المدينة :

الوضع الوظيفي :

☐ عامل(ة) ☐ طالب(ة) ☐ طالب(ة) جامعي(ة) ☐ عاطل(ة) عن العمل

الوظيفة :

منتسب(ة) إلى نقابة :

☐ نعم ☐ كلا

النقابة :

أوافق على دفع مبلغ شهري وقدره :

☐ طالب مدرسة/عاطل عن العمل (٣٠٠٠ ل.ل.) ☐ طالب جامعي (٥٠٠٠ ل.ل.)

عامل(ة)/موظف(ة) : ☐ ١٠،٠٠٠ ل.ل. حتى ٥٪ من الراتب الشهري ــ حدد(ي) النسبة ٪

التوقيع :

التاريخ :

الرجاء تعبئة الطلب وإعادته إلى : التجمّع اليساري من أجل التغيير، مقابل طلعة جنبلاط، عين المريسة، بيروت أو الاتصال على info@tymat.org